

# مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة

د. محمد الحبيب العلاني

مدير مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان

جامعة الزيتونة / تونس



## مقدمة

لقد كان تناول مقاييس ابن مجاهد مطمحاً لي منذ تعلقت همتي بالدراسات العليا في علوم القرآن والقراءات وكان أستاذي المشرف الدكتور التيجاني بوريقة رحمه الله قد اقترح عليّ إنجاز موضوع: «مقاييس ابن مجاهد في تقديم الكسائي على يعقوب الحضرمي» (وذلك قبل أن نتناول موضوع «أثر القراءات السبع في التوجهات النحوية لدى مدرسة الكوفة» لشهادة دكتوراه المرحلة الثالثة ثم موضوع «الشاهد القرآني في كتاب المفصل للزمخشري» لشهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية) وهو - كما يبدو - قد عنى بجزء من مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء. وبقيت فكرة مقاييس ابن مجاهد تخامرني إلى الآن. حتى يسر الله هذه الفرصة في هذه الندوة المباركة لتناول هذا الموضوع.

لا شك أن العمل الذي قام به ابن مجاهد كان عملاً عظيماً وكان جهداً فائقاً، لأنه استطاع أن يضع معايير دقيقة للقراءة المعتمدة الموثقة، وأن يقف عن طريق هذه المعايير في وجه القراءات الكثيرة التي لا يسلم بعضها من شذوذ أو ضعف.

وهذا لا يعني أن القراءات الأخرى ليست صحيحة، فهناك قراءات موثوقة، وموافقة لمعايير التوثيق والضبط التي وضعها العلماء، إلا أن ابن مجاهد اقتصر في قبوله للقراءات على سبع اختارها من بين ما كان شائعاً.

ومن هذا المنطلق فإن علم القراءات القرآنية قد اهتم بكتاب الله ضبطاً وتوثيقاً وتدقيقاً وتلاوةً وتعليلاً وبيئاً فتقاربت تعريفات العلماء في شأنه وعرف تداخلها مع عدة علوم مثل الإعراب واللغة والرواية والرسم والضبط عدت كلها من متعلقاته.

ونجد من بين التعريفات:

1- تعريف ابن الجزري حيث قال (القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة)<sup>(1)</sup>.

2- تعريف عبدالفتاح القاضي (علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله)<sup>(2)</sup>.

3- تعريف الكليني: (هو علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السماع)<sup>(3)</sup>.

ونلاحظ أن أوجه الاتفاق كما يلي:

- أن القراءات علم قائم الذات يتمتع بالاستقلالية عن غيره من العلوم الشرعية.
- أن الرواية عمدته.
- أنه يستند إلى النطق بالأصوات وإلى الرسم بالحروف.
- أنه علم يستند إلى اللغة والنحو.
- أن العزو إلى النقلة من صميم علم الإقراء وبالاستناد إليه يعلل الاختلاف.

في حين يمكن ملاحظة بعض الجزئيات المتداخلة على النحو التالي:

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين، 3

(2) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، 7

(3) الكليني، أصول الكافي: 2 | 631.

- أن الاختلاف في النطق يشمل تعدد اللهجات واللغات العربية والأصوات.
  - أن الاستناد إلى المصاحف العثمانية وعد الآي من صميم علم القراءة والإقراء.
- لذلك كان عمل ابن مجاهد عملاً جليلاً استند في إخراجه إلى تاريخ القرآن والقراءات والعلوم التي وضعت خدمة لكتاب الله عز وجل مراعيًا حركة تدوين العلوم وجمعها، تلك الحركة التي انطلقت في أواخر القرن الثاني للهجرة وتواصلت فيما بعد، واتجه كذلك إلى مجابهة مختلف المؤثرات والتحديات التي تواجه العناية بالقرآن في عصور انفتح فيها المسلمون على غيرهم من الأمم والثقافات .

وقد حاولنا أن نظرق الموضوع من خلال المسائل التالية:

ومن الممكن أن نتناول النقاط التالية:

- (1) وضع التأليف في القراءات إبان عصر ابن مجاهد .
  - (2) ابن مجاهد وثقافته القرائية.
  - (3) مقاييس اختياراته : أ- روائية (السند - مباشرة القراءة والإقراء - الأخذ والتلقي - مباشرة التعليم)
- العلم باختلاف القراءات - التمييز بين الروايات وضبط درجاتها .
- ب - فنية (العلم باللغة والإعراب والأصوات واللهجات ولغات العرب ورسوم القرآن وغير ذلك من الوجوه الفنية للإمام بمقتضيات هذا العلم الجليل).
- (4) أثر تسبيع ابن مجاهد في مسار علم القراءات القرآنية.

### 1) وضع التأليف في القراءات إبان عصر ابن مجاهد:

منذ عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه تم إرسال المصاحف إلى الأمصار، وبعث مع كل مصحف واحداً من الصحابة أو التابعين يقرئ الناس وفق معرفته الروائية، وتعاقب أخذ القراءة خلفاً عن سلف بأعداد كبيرة متفرقة في الأمصار الإسلامية. وكانت المصاحف العثمانية التي اختلف في عدتها مرجع العلماء والحفاظ وموئلهم بحسب من أرسل من الصحابة ومن تصدر من بعدهم من التابعين يعتمدون رسم تلك المصاحف. على أن الحفظ والرواية كانتا العمدة دائماً.

قال الزركشي في «البرهان»: (قال أبو عمرو الداني في المنع: أكثر العلماء على أن عثمان بن عفان لما كتب المصاحف جعله على أربع نسخ وبعث إلى كل ناحية واحداً، الكوفة والبصرة والشام وترك واحداً عنده. وقد قيل: أنه جعله سبع نسخ وزاد إلى مكة وإلى اليمن وإلى البحرين. قال: والأول أصح وعليه الأئمة)<sup>(1)</sup>.

وقد ساق السيوطي في «الإتقان» ما يدل على ذلك حيث قال: (اختلف في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان بن عفان إلى الآفاق. والمشهور أنها خمسة. وأخرج ابن أبي داود من طريق حمزة الزيات قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف. قال أبو داود: وسمعت أبا حاتم السجستاني يقول: كتب سبعة مصاحف فأرسل إلى مكة، والشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحداً)<sup>(2)</sup>.

وقد انحصرت وجوه القراءات فيما تواتر وكان موافقا للرسم العثماني، وظهرت قراءات لم يتوافر لها السند القوي وإن كانت موافقة للرسم العثماني، وكان الآخذون

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان - 1415 هـ / 1 / 334

(2) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط3 دار الكتب العلمية - بيروت 1415 هـ / 1 / 132

عن الأئمة المتقدمين من الصحابة أمما كثيرة، والذين أخذوا عن هؤلاء أكثر، فلما كانت المائة الثالثة من الهجرة، تصدى بعض الأئمة لضبط ما روي من القراءات.

وقد ذكر ابن الجزري في كتابه «النشر في القراءات العشر»<sup>(1)</sup> أن أول الأئمة المعتبرين ممن جمعوا القراءات في كتاب:

1 أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ) وجعلهم (25) خمسا وعشرين قارئاً، من بينهم القراء السبعة المعروفين، ثم تبعه آخرون على هذا النهج من هؤلاء الأئمة.

2 - أحمد بن جبير الكوفي (258 هـ) جمع كتاباً في القراءات الخمس من كل مصر واحد (البصرة - الشام - الكوفة - المدينة - مكة)

3 - القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون (228 هـ) ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءات (20 إماماً) عشرين إماماً منهم القراء السبعة المعروفين.

4 - الإمام المفسر الكبير أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310 هـ) ألف كتاب الجامع، جمع فيه نيفا وعشرين قراءة.

5 - أبو بكر محمد بن أحمد الداغوني (324 هـ) جمع كتاباً في القراءات السبع وأدخل معهم الإمام أبو جعفر أحد القراء العشرة.

6 - أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (324 هـ) ألف كتاب السبعة وهو أول من قصر القراءات على السبعة المعروفين.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر لابن الجزري، 1/33

و علق مكّي ابن أبي طالب القيسي القيرواني على وضع التأليف قبل وإبان عصر ابن مجاهد لتبديد الخلط الذي وقع فيه عامة الناس بقوله:

«من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما، قال: ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم ووافق خط المصحف ألا يكون قرآنا، وهذا غلط عظيم، فإن الذين صنعوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبري وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب، قال: والسبب في الاقتصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجلّ منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا، فلما تقاصرت الهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصر إماما واحدا. ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفر وشيبة وغيرهم.<sup>(1)</sup>..»

(1) ابن حجر، فتح الباري، 31/9



لقد تفرغ العلماء بعد عصر ابن مجاهد لرواية القراءات السبع التي اختارها من طرق متعددة، وهي القراءات التي كانت في نظر الجميع خير ما يروي من الصحاح، رغم أن حركة تسجيل مختلف أنواع القراءات بدأت في زمن مبكر.

ويرجع تقييد الروايات الشاذة إلى النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة حين عمد محمد بن المستنير المعروف بقطرب، (ت 206هـ)، إلى تأليف كتاب (معاني القرآن)<sup>(1)</sup>، وألف معاصره أبو زكريا الفراء (ت 207 هـ) كتاب (معاني القرآن) أيضاً، ثم كتب أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت 248هـ) كتابه عن (اختلاف المصاحف). وصنف علماء العربية في توجيه القراءات الشاذة مثل أبي علي الفارسي الذي ألف كتاب (الحجة) في القراءات السبع وتعليقها، وصنف ابن جني كتاب (المحتسب) في تحليل الشواذ، واتبعه الناس<sup>(2)</sup>.

وبعد ابن مجاهد يأتي الحسين بن خالويه في كتابه (البديع)<sup>(3)</sup>، الذي يوجد الآن مختصره، وهو في شواذ القراءات.

وبقيت حركة التأليف في القراءات تباعا قبل عصر ابن مجاهد وبعده لم تغفل جمع مختلف أنواع القراءات في خضم من الروايات التي نقلها القراء والمفسرون واللغويون والنحاة، كما يلاحظ أن ابن مجاهد قد جمع بين التأليف في المتواتر والشاذ فكان عمدة في كليهما.

(2) ابن مجاهد وثقافته القرائية.

التعريف بابن مجاهد: (245-324هـ، 859-936م).

(1) الففطي، إنباه الرواة / 3 / 219، 220.

(2) كشف الظنون / 2 / 284.

(3) الذهبي، طبقات القراء / 1 / 237.

هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، التميمي البغدادي العطشي (نسبة إلى سوق العطش ببغداد) الأستاذ الإمام، شيخ صنعة القراءات وأول من سبغ السبعة.

### ولادته ونشأته العلمية:

ولد أبو بكر بن مجاهد في شهر ربيع الآخر من سنة خمس وأربعين ومائتين.

نشأ منذ صغره على حفظ القرآن الكريم، وأكب على دراسة القراءات والتفسير والإعراب... ومضى يختلف إلى شيوخ القراءات في عصره حتى أخذ عن العشرات منهم... وقد سافر إلى عدة بلدان لسماع القراءات، منها مكة والمدينة والكوفة والبصرة ودمشق وهذا يدل على شدة تعلقه بجمع القراءات القرآنية، وحفظ الروايات والطرق.<sup>(1)</sup> وكان قائماً بوظيفة الإقراء وتدريس الحديث النبوي، وكان مستشاراً للوزيرين ابن عيسى وابن مقلة.<sup>(2)</sup>

مشائخه: قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة، وعلى قنبل المكي راوية ابن كثير، وإسحاق بن أحمد الخزاعي، وعلى أحمد بن يحيى ثعلب النحوي وإدريس بن عبد الكريم وغيرهم.

### تلامذته:

روى عنه أحمد بن بدهن وأبو علي الفارسي وأبو عبد الله بن خالويه والحسين بن حبش وأبو جعفر الشاهد وخلاتق لا يحصون. وكان ابن مجاهد مشهوراً بعيد الصيت فاق أقرانه ومعاصريه مع الدين والحفظ والخير.

(1) ترجمة ضافية لابن مجاهد، الدكتور فتحي العبيدي

(2) نفس المرجع

قال عنه أبو عمرو الداني: (فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه).

مؤلفاته: كتاب السبعة في القراءات وكتاب الياءات وكتاب الهاءات وكتاب حروف الكسائي.

قال عنه ابن النديم في الفهرست:

(كان واحد عصره غير مدافع، وكان مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلم القرآن حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة جواداً)، وكانت حلقات دروسه خاصة بالقراء، يتعلمون منه علم القراءات.

واختار ابن مجاهد سبع قراءات، اعتبرها القراءات التي وقع الاتفاق عليها، وهي منسوبة لسبعة قراء، ولكل قارئ منهم سنده في روايته، وحجته فيما يقرأ، واختار قراءة السبعة من قراء الحجاز والعراق والشام ممن أتقن القراءة، وتعلم أصولها وقواعدها.

ثقافة ابن مجاهد الروائية:

من المعلوم أن المعتمد في القراءات القرآنية النقل والتلقى والرواية، فما ثبت نقله وتلقيه عن إمام موثوق بقراءته وحفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو قراءة صحيحة، مع مقاييس العربية ورسم المصحف. وقد تعددت القراءات لسببين: الأول: ثبوت نزول القرآن على سبعة أحرف، وهذا ثابت فيما رواه البخاري بسنده عن عمر بن الخطاب قوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فليبتة

بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئينها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرسله، اقرأ يا هشام) فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (اقرأ يا عمر)، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه).

الثاني: رسم القرآن، وروعى في رسم القرآن أن يكون شاملاً للأحرف السبعة، يقول ابن الجزري:

(وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها، فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبنوا على ذلك أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها).

وأكد أن الرأي الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة.

وأشار بعض العلماء إلى وجود اختلافات بين المصاحف العثمانية من حيث الرسم القرآني، وحددوا أوجه الاختلاف بين مصحفى أهل المدينة والعراق باثنى عشر حرفاً، وهناك اختلاف بين مصحفى أهل الشام والعراق وبين مصحفى أهل الكوفة والبصرة،

وهذه الاختلافات لا تتجاوز حدود الاختلاف فيما يدل عليه الرسم، أو زيادة حرف أو نقصانه، أو استبدال حرف بآخر.

وهذه الاختلافات لا تتجاوز حدود زيادة حرف عطف أو نقصانه، وهي لا تعتبر اختلافات بالمفهوم الحقيقي، ومع هذا فقد درسها العلماء، وحاولوا بيان أوجه الاختلاف وهو لا يتجاوز اختلاف رسم أدى إلى اختلاف في القراءات. وعلل (ابن الجزري) تجريد المصاحف العثمانية من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وبملاحظة ما حققه ابن مجاهد من جمعه للقراءات، وبيان وجوه الاختلاف فيها، يتجلى أن ذلك الاختلاف لا يؤدي إلى تشويه النص، أو تغيير الأحكام، أو اضطراب القراءة، بل نجد معظمه راجعا إلى أصول الأداء، وطريقة التلفظ، وتحقيق النطق مدغما أو ممالا، منقوطة أو غير منقوطة، وغير ذلك من قواعد الأداء التي اتفق على أغلبها علماء التجويد.

وقد اجتهد العلماء في ضبط النص وخدمته حفاظا على خصيصة الأمة في الإسناد والعناية بالقرآن باعتباره من الأمور التعبديّة. يقول القسطلاني:

(ولا مرية أنه كما يتعبد بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، يتعبد بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة. عن أئمة القراء، ومشايخ الأقرء، المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية، التي لا يجوز مخالفتها، ولا العدول عنها)<sup>(1)</sup>.

(1) القسطلاني، لطائف الإشارات، 1 | 209.

ومما تقدم نتبين أن ابن مجاهد قارئ من القراء المتقنين وراو من الرواة الحافظين الذين برعوا في التلقي والإفادة فكان بكثرة مشايخه وكثرة الآخذين عنه من أبرز وأشهر علماء عصره في علم القراءة والإقراء إن لم يكن أعلمهم على الإطلاق. وكان رحمه الله ملتزماً بجمع القراءات المتواترة تلقاها من أصولها وتحملها وسافر إلى أشهر أمصارها واختار منها سبعا قدمها على غيرها.

وكان عصره متمسكاً بكثرة الرواية في القراءات، مشتتراً بالجدل والمناظرة اللذين عرفتهما مختلف الفرق الإسلامية من المعتزلة وأهل السنة والشيعة، وعرفت قيام المدارس النحوية من بصرية وكوفية وبغدادية، وعرفت تعدد المدارس الفقهية والتأثر بالقياس الذي تطور في مختلف الاختصاصات العلمية.

ومما يدل على كثرة القراءات وثبوت الروايات الكم الهائل الذي وقف منه النحاة موقفاً نحوياً التزموا فيه بالسماع والقياس، فأخضعوا الروايات للنقد وتأثروا بانتفاءاتهم النحوية بين بصري وكوفي أو بغدادي خلافاً لما كان ذائعاً بين الباحثين، فقد كان الخليل وسيبويه وأبو عبيدة معمر بن المثنى البصريون يسلمون بوجوه كثيرة منها، وكان القراء وابن مجاهد والطبري الكوفيون ينكرون بعضها.

وقد كانت مواقف النحاة من القراءات الشاذة مستندة إلى معطيات علمية ومنهجية تتفق وموافقهم من سائر الأساليب اللغوية، وهو ما يؤكد خضوع الاختيارات في تلك المرحلة لمقاييس تتناغم مع درجة التعمق والمعرفة باللغة والإعراب والرواية وما بلغته الأذواق الأدبية والنقدية عموماً، ولذلك جعلوها مصدرًا من مصادر احتجاجهم. ومنذ عصر ابن مجاهد وقبله ومن بعده صنف العلماء في أنواع القراءات وكانوا يميزون بينها.

وقد تقرر لجلال الدين السيوطي وهو من آخر الحفاظ الذين استوعبوا تحقيقات العلماء المشتغلين بعلم القراءات وخاصة ابن الجزري في «النشر»، أن القراءات أنواع: الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثاني: المشهور، وهو ما صح سنده، ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء.

الثالث: الآحاد، وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر بالاشتهار المذكور، ولا يقرأ به.

الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصح سنده.

الخامس: الموضوع.

السادس: ما زيد في القراءات على وجه التفسير.

(3) مقاييس اختيارات ابن مجاهد في التسبيع :

لقد حفظت القراءات القرآنية لغات العرب ولهجاتهم بما في ذلك الشاذ منها، وكانت بحق وعاء عظيمًا للغة القرآن الكريم. ويكفي الرجوع لما شذ وتواتر من القراءات القرآنية لنلاحظ ذلك الثراء والتنوع الذي حفظ الفصحى من الانقسام والتفتت.

وقد صور ابن مجاهد حالة القراء في عصره وأوضح ملمحهم العلمي، وكان وصفه لهم دقيقًا من خلال تصنيفهم إلى أربعة أصناف:

**الصنف الأول:** المغرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفرع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين<sup>(1)</sup>.

**الصنف الثاني:** من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه<sup>(2)</sup>.

**الصنف الثالث:** من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه غيره ويبرئ نفسه وعسى أن يكون عند الناس مصدقا، فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه. أو يكون قد قرأ على من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله<sup>(3)</sup>.

**الصنف الرابع:** يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا<sup>(4)</sup>.

(1) السبعة في القراءات، 45

(2) المصدر نفسه، 45

(3) المصدر نفسه، 45

(4) المصدر نفسه، 46



يستنتج من هذه التصنيفات أن ابن مجاهد كان بصيراً بواقعه استنتج عبر عملية استقراء تتم عن ثقافة واسعة وبصر دقيق بأحوال أهل زمانه من المشتغلين بالقرآن أن السائد والموجود متفاوت الحال في الإحاطة بثقافة القرآن فكان نقده منبئاً على أسس علمية كانت مترجمة عن مقاييس ابن مجاهد في تشخيصه لما آلت إليه ثقافة المشتغلين بالقرآن في عصره.

وقد كان الإمام ابن مجاهد وفيما للنقل ملتزماً به مؤكداً على حقيقة أن القراءة سنة متبعة يأخذها اللاحق عن السابق في سلسلة متصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن هذا المنطلق كان يسوق الروايات الثابتة من مثل: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم)<sup>(1)</sup>. ويستدل بأبي عمرو بن العلاء البصري إمام عصره في اللغة يقول ابن مجاهد: (وقد كان أبو عمرو ابن العلاء إمام عصره في اللغة وقد رأس في القراءة والتابعون أحياء وقرأ على جلة التابعين مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ويحيى بن يعمر وكان لا يقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد)<sup>(2)</sup>. ثم يورد رواية متصلة إلى أبي عمرو بن العلاء البصري يقول فيها ما نصه: (لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا)<sup>(3)</sup>.

لم تخرج مدارات الاختيار للقراءة منذ عصر ابن مجاهد عن المقاييس التالية:

(1) وثوق السند

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 46

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 48

(3) المصدر نفسه، 48

(2) قوة الوجه في العربية

(3) مطابقة الرسم

(4) عوامل أخرى<sup>(1)</sup>.

ولذلك فإن اختيار القراء ناشئ من النظر في هذه المقاييس مجتمعة، واجتهاد القارئ يكون في اختياره للرواية لا في وضع القراءة<sup>(2)</sup>. ومن هذا المنطلق فإن المقياس القرائي لابن مجاهد يستند إلى أمرين أساسيين:

(1) أن يكون القارئ مجمعا على قراءته من قبل أهل عصره.

(2) أن يكون إجماع أهل عصره قائما على أساس من توفره على العلم بالقراءة واللغة<sup>(3)</sup>.

وهكذا فإن ابن مجاهد يركز مقياسه القرائي على مؤهلات القارئ في اختصاصه من إتقان للرواية والابتعاد عن اللحن والتعمق في الإعراب والعربية. وهذه بعض تفصيلات مقياسيه الكبيرين.

أ- رواية: لقد كان ابن مجاهد رحمه الله قارئاً ومحدثاً بالدرجة الأولى وفيما للنقل متبعا للأثر. وما من شك أن التقنيات التي استوفها من علم الحديث رواية ودراية وجرحا وتعديلا ستشكل أبرز معالمه الثقافية في عصر تداخلت في العلوم وتضاربت النزعات وظهر في جيل من النحاة يغرق في التعليل ويخضع اللغة للجدل والمناظرة ويتمسك

(1) عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، 105

(2) المرجع نفسه، 106

(3) المرجع نفسه، 109

بالقياس تمسكا كبيرا يكون أحيانا على حساب النقل. ومما تدور عليه الرواية يمكن أن نذكر المعطيات التالية:

السند: الصحة - الاتصال.

لقد كان الفكر السائد في القرون الأربعة الأولى لا يشترط التواتر في سند القراءة المقبولة، لكن يشترط صحة السند، ذلك أن تواتر الأحرف التي تفردت بها بعض القراءات محل خلاف بين العلماء.

مباشرة القراءة والإقراء: عراقا الأخذ والتلقي - الأخذ من أفواه المشايخ المحققين المدققين - مباشرة التعليم. فقد كان ابن مجاهد معروفا في عالم القراء، حجة في القراءات ثقة وثبتا، عالما ورعا صادقا، وكان أكثر القراء تلامذة في عصره وقد أفرد القراءات الشاذة بمؤلف خاص بين فيه سبب شذوذ هذه القراءات<sup>(1)</sup>.

وقد روى الذهبي عن عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم، وهو تلميذ ابن مجاهد، قال:

«سأل رجل ابن مجاهد، لم لا يختار الشيخ لنفسه حرفا يحمل عليه؟»

فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا<sup>(2)</sup>. وهذا الموقف يدل على أن ابن مجاهد قد تحقق من أن لأئمة الإقراء أنفسهم تصرفا يقوم على حسن النظر وأصول الاستنباط، يتمثل باختيارهم للقراءة التي تنسب إليهم، فهم يتدارسون القراءات على يد نخبة من

(1) عبد الهادي الفضيلي، القراءات القرآنية، 43

(2) الحافظ الذهبي، معرفة القراء: 1 | 171

التابعين، ومن ثم يقارنون بين هذه القراءات التي أخذوها، ويحكمون مداركهم في أسانيدها وأصولها ومصادرها، فيؤلفون القراءة التي يختارونها بناء على كثرة الموافقات عند أغلب الشيوخ المقرئين.

قال نافع بن أبي نعيم (ت: 169 هـ) وهو يتحدث عن مشايخه في الإقراء:

(أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم... فنظرت إلى ما أجمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة)<sup>(1)</sup>.

وقال ابن النديم: (وكان الكسائي من قراء مدينة السلام، وكان أولاً يقرئ الناس بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، فاقراً بها الناس)<sup>(2)</sup>.

وقد كان لأبي عمرو بن العلاء اختيار من قراءة ابن كثير، وهو شيخه، ومن قراءة غيره، وأسس بذلك لنفسه قراءة تنسب إليه<sup>(3)</sup>.

إن من أبرز سمات القراء المحترفين العلم باختلاف القراءات والتمييز بين الروايات وضبط درجاتها. قال مكي بن أبي طالب: « وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذ اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية. وموافقته للمصحف واجتماع العامة عليه. والعامة - عندهم - ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فلذلك عندهم حجة قوية فوجب الاختيار. وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أهل الحرمين. وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 62.

(2) ابن النديم، الفهرست: 30.

(3) ابن الجزري، غاية النهاية: 2 | 376.

وأصحها سندا، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة خاصة: قراءة أبي عمرو والكسائي رحمهم الله.<sup>(1)</sup>

وقد قارن ابن مجاهد بين الآثار التي رويت في وجوه القراءات واختلافاتها بين القراء، والآثر التي رويت في الأحكام فيقسمها إلى ثلاثة أقسام:

- (1) المجتمع عليه السائر المعروف.
- (2) المتروك المكروه عند الناس المعيب من أخذه وإن كان قد روي وحفظ.
- (3) ما توهم فيه من رواه فضيع روايته ونسي سماعه لطول عهده وقد يكون ذلك سببا لسقوط الرواية.<sup>(2)</sup>

ب - فنية (العلم باللغة والإعراب والأصوات واللهجات ولغات العرب ورسوم القرآن وغير ذلك من الوجوه الفنية للإمام بمقتضيات هذا العلم الجليل).

يلخص ابن مجاهد السائد من الروايات في حروف القرآن في عصره فيخضعها إلى مقاييسه الفنية التي تقترن أساسا بدرجة الإتقان للغة العربية لغة القرآن وجزء ماهيته فيصنف السائد من الروايات إلى ستة:

- (1) المعرب السائر الواضح.
- (2) المعرب الواضح غير السائر.
- (3) اللغة الشاذة القليلة.
- (4) الضعيف المعنى في الإعراب الذي قرئ به.

(1) مكى، الإبانة عن معاني القراءات: 48 وما بعدها.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 49

(5) المتوهم المغلوط (لحن غير جائز)

(6) اللحن الخفي الذي لا يعرفه إلا العالم النحرير.

وقد أوضح ابن الجزري اللحن الخفي فقال في شأنه: (ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (وجعلنا لكم فيها معاش)<sup>(1)</sup> بالهمز، وقد حكم ابن مجاهد بغلط هذه الرواية فقال (هو بالياء من غير همز ولا مد لكل القراء وشذ خارجة فرواه عن نافع بالهمز وهو ضعيف جداً بل جعله بعضهم لحناً).

وهكذا جمع ابن مجاهد المشهور من قراءات قراء العراق والحرمين والشام لأنهم الذين عنوا أكثر من غيرهم بالقرآن الكريم الذي أنزل على سبعة أحرف، وكان ينكر على من قرأ بقراءة لم تثبت عنده أو لم يكن عالماً بها لأن صحيح المنقول وصرح به يثبت أن القراءة سنة متبعة فمن علم منها شيئاً قرأ به وليس لأحد أن ينكر عليه ذلك ومن جهل منها شيئاً حرم عليه القراءة به " سواء " كان السبعة أو غيرها.

ومما تقدم يبدو لنا أن الاختيار عبارة عن استنباط القراءة من خلال النظر الاجتهادي في القراءات السابقة، والموازنة فيما بينها على أساس السند في الرواية، أو القوة في العربية، أو المطابقة في رسم المصحف، أو إجماع العامة، من أهل الحرمين أو العراقين، أو الموافقة بين مقرئين، ومن خلال ذلك نشأت القراءات المختارة. يقول القرطبي: (وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك

(1) الأعراف: 10

أن كل واحد منهم اختار مما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، والتزم طريقه ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه وعرف به<sup>(1)</sup>. ويرى الدكتور الفضلي: (أن اجتهاد القراء لم يكن في وضع القراءات - كما توهم البعض - وإنما في اختيار الرواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الرواية والاجتهاد في وضع القراءة)<sup>(2)</sup>. فإضافة القراءة لصاحبها إضافة اختيار لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد<sup>(3)</sup>. ومما يؤيده ما أورد أبو شامة باعتبار القراءة سنة، والسنة لا مورد فيها للاجتهاد بالمعنى المشار إليه:

(ألا ترى أن الذين أخذت عنهم القراءة إنما تلقوها سماعاً، وأخذوها مشافهة، وإنما القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولا يلتفت في ذلك إلى الصحف، ولا إلى ما جاء من وراء وراء<sup>(4)</sup>) ومن هنا نتبين أن العلماء وضعوا مقاييس نقدية احترازية لقبول القراءة أو رفضها، بعد أن عسر الضبط، واشتبه الأمر. قال القسطلاني: (فمن ثم وضع الأئمة لذلك ميزانا يرجع إليه، ومعياراً يعول عليه؛ وهو السند والرسم والعربية، فكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة، فعلى هذا الأصل بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف، ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة فهو شاذ)<sup>(5)</sup>.

وتتلخص هذه المقاييس فيما يلي:

- (1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15 | 40.
- (2) الفضلي، القراءات القرآنية: 106.
- (3) ابن الجزري، النشر: 1 | 52.
- (4) أبو شامة، المرشد الوجيز: 132.
- (5) القسطلاني، لطائف الإشارات: 1 | 67.

### المقياس الأول: موافقة العربية ولو بوجه

إذا نظرنا إلى مقياس العربية، نجد أن البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا حينما تتفق مع أصولهم، في حين رأى الكوفيون أن القراءات يجب أن تشتق منها المقاييس النحوية لأن سندها الرواية، وهي أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر. ولا شك أن هذا الخلاف بين القراء والنحويين أدى إلى نشاط لغوي كبير، ازدهرت بفضلها حركة النقد والتخريج للقراءات، وقد أثرى هذا الخلاف المدارس النحوية، وعمق حوارها اللغوي...

### المقياس الثاني: موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً

وهذا المقياس يجعل المصاحف العثمانية هي الأساس في القراءات القرآنية، بحيث تتوافق القراءة الثابتة عن طريق النقل والرواية بما جاء في المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، لأن الرسم العثماني قد يخالف بعض القراءات، في زيادة حرف أو نقصانه أو إدغامه في حرف آخر، كما في قوله: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}، فقد كتبت بغير ألف في الرسم القرآني، وكذلك قوله: وأوصى، ووصى.

وأكد ابن الجزري أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة وفرق بين مخالفة الرسم في زيادة حرف زائد أو نقصانه وبين مخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقصانها، ولو كانت تلك الكلمة حرفاً من حروف المعاني، فإن حكم ذلك الحرف كحكم زيادة أو نقصان كلمة، ولا تجوز مخالفة الرسم فيه.



وهذا معيار دقيق في طبيعة العلاقة بين القراءات القرآنية والرسم العثماني، فالمصحف العثماني هو المصحف الذي أجمعت الأمة على قبوله والرسم العثماني هو النص القرآني الثابت، ولا يجوز لأية قراءة أن تخالفه أو تخرج عنه بإضافة كلمة أو نقصانها، ما لم يكن ذلك الاختلاف محصوراً في حرف لا يترتب عليه أي تغيير في المعنى كحروف الزوائد.

### المقياس الثالث: صحة السند:

يشترط في القراءة القرآنية الصحيحة والمعتمدة والمقبولة أن يكون سندها صحيحاً، بنقل العدل الضابط عن مثله، وتكون مشهورة عند القراء الثقات، فإذا لم تكن القراءة صحيحة السند بنقل الثقات فلا تقبل، ولو وافقت الرسم القرآني، واشترط بعض العلماء التواتر في الرواية، فإذا انتفى النقل في القراءة فلا مجال لقبولها، وإن جاءت موافقة لكل من الرسم وقواعد العربية، لأن النقل هو الشرط الأهم في إثبات القراءات.

وقد اختلف العلماء من بعدهم في مسألة التواتر إلى خمسة أقوال:

1. القراءات ليست متواترة بل هي آحاد. وهو قول المعتزلة.
2. القراءات العشر فيها المتواتر، وغيره. وهو رأي الشوكاني في "إرشاد الفحول". وهو الصواب إن شاء الله. وقد نقله ابن الجزري في "النشر" عن الأئمة.
3. أنها متواترة فيما ليس من قبيل الأداء. وهو قول ابن الحاجب وقد تبعه بعض الأصوليين، وهو ما صححه ابن خلدون في "المقدمة".

4. القراءات السبع متواترة عن القراء لا عن النبي. وهو قول الزركشي في "البرهان"، وأبي شامة في "المرشد"، وتُقل عن الطوفي.

5. الخامس: القراءات العشر متواترة إلى رسول الله. وهو قول أكثر المتأخرين.

واشترط مكّي بن أبي طالب في "الإبانة عن معاني القراءات" في وجه صحة القراءة: (أن ينقل عن الثقات إلى النبي، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف). وقال كذلك: (وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صحّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً متفرقين أو مجتمعين. فهذا هو الأصل الذي بنى عليه في قبول القراءات).

ويرى الداني أن القراءة سنة لا تخضع لمقاييس لغوية، وإنما تعتمد الأثر والرواية فحسب. فلا يردّها قياس، ولا يقربها استعمال. فيقول: (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة. لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها).

قال أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز": (ما شاع على ألسنة جماعة من متأخري المقرئين وغيرهم، من أن القراءات السبع متواترة. ونقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراء السبع، دون ما اختلف فيه. بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق. وذلك موجود في كتب القراءات، لا سيما كتب المغاربة والمشاركة، فبينهما تباين في مواضع كثيرة. والحاصل أننا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء.

أي بل منها المتواتر، وهو ما اختلفت السابق على نقله عنهم. وغير المتواتر، وهو ما اختلف فيه بالمعنى السابق. وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء، وما هو بقييله).

وقال الزركشي في "البرهان" عن القراءات السبعة: «أما تواترها عن النبي، ففيه نظر. فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، ولم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة. وهذا شيء موجود في كتبهم. وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز" إلى شيء من ذلك».

وقال ابن الجزري: (ونحن ما ندعي التواتر في كل فردٍ مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق. لا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر؟ وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين: متواتر، وصحيح مستفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما).

وقال الشوكاني في "إرشاد الفحول": «وقد ادَّعِيَ تواتر كل واحدة من القراءات السبع، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمة والكسائي وابن كثير وابن عامر. وادعي أيضا تواتر القراءات العشر، وهي هذه مع قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف. وليس على ذلك إثارة من علم! فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا آحادياً، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم. وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع فضلا عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول. وأهل الفن أخبر بفنهم».

فالذي عليه المحققون أنه لا يشترط التواتر لأنه لا دليل على اشتراطه، ولأن النبي كان يبعث آحاد الصحابة لتعليم القرآن، وكانوا يسمعون الآية من الصحابي فيعملون بها ويقرؤون بها في صلواتهم. وكذلك لا تشترط موافقة القراءة الصحيحة الثابتة للمشهور في اللغة العربية. فقد نزل القرآن بسبعة ألسن. وليس بالضرورة أن تكون هذه الألسن السبعة كلها مشهورة عندنا. وما اشتهر عند قبيلة، قد لا يشتهر عند أخرى.

وأغلب الظن أن ابن مجاهد كان واعياً بحقيقة النقل فاختر أئقن وأشهر القراء في الأمصار واكتفى بقراءاتهم تناغماً مع عدد المصاحف العثمانية وحديث الأحرف السبعة.

#### (4) أثر تسبيع ابن مجاهد في مسار علم القراءات القرآنية:

لقد انتقد بعض العلماء ابن مجاهد، لأنه اختار سبعة قراء وكان بإمكانه أن يضيف إليهم آخرين، كما أن اختياره أوهم بأن الأحرف السبعة هي القراءات السبع. قال أحمد بن تيمية:

لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين.

وأضاف ابن تيمية:

ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف. فقد توسع ابن تيمية في القراء وبين أن اختيار ابن مجاهد لم يخل من تضيق.

وقال ابن الجزري في النشر:

كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء، وخطئوه في ذلك، وقالوا: (ألا اقتصر على دون العدد أو زاده أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة).

وقال ابن الجزري:

وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

الثاني: اختلافها جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

الثالث: اختلافها جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

ثم ختم ابن الجزري كلامه بقوله:

وكل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة رده ولزم الإيذان به، وإن كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع

الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض. وقال السيوطي في الإتقان:

وقد اشتهد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية، وآخر من صرح بذلك الشيخ تقي الدين السبكي فقال في شرح المنهاج:

قال الأصحاب: (تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذة، وظاهر هذا يوهم أن غير السبع المشهور من الشواذ، وقد نقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، وهذا القول هو الصواب).

وتبقى النظرة إلى هذه القراءات متأرجحة بين التقديس والمناقشة، فمن يقدها يعتبرها قرآناً، ومن يناقشها يعتبرها علماً بكيفية أداء كلمات القرآن، وفرق بين القرآن وأداء القرآن.

فالباقلائي يذهب: « أن القراءات قرآن منزل من عند الله تعالى، وأنها تنقل خلفاً عن سلف، وأنهم أخذوها من طريق الرواية، لا من جهة الاجتهاد، لأن المتواتر المشهور أن القراء السبعة إنما أخذوا القرآن رواية، لأنهم يمتنعون من القراءة بما لم يسمعهوه<sup>(1)</sup>. بينما خالفه الزركشي، واعتبر القرآن حقيقة، والقراءات حقيقة أخرى فقال:

(والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد للبيان والإعجاز، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفية من تخفيف وتشديد وغيرهما)<sup>(2)</sup>.

(1) الباقلاني، نكت الانتصار لنقل القرآن، 415.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1 | 318.

وبعد عصر ابن مجاهد لم تتوقف حركة التأليف في القراءات القرآنية ونشطت بلاد المغرب الإسلامي في ذلك، ففي أواخر المائة الرابعة، رحل منهم من روى القراءات بمصر، و وألف كتاب الروضة وهو لابي عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي، أول من ادخل القراءات إلي الأندلس (ت 429 هـ)، ثم كتابا التبصرة والكشف لمكي بن أبي طالب، حموش القيسي القيرواني الأصل (ت 437 هـ) ثم كتاب التيسير، وجامع البيان وغيرهما، للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

لقد بلغت القراءات السبع من خلال جمع ابن مجاهد حد الرضا والقبول عند المسلمين وعلماؤهم، فلم يؤثر عليها تعدد القراءات، ولم يؤثر عليها سواها.

وقد لقي مقياس ابن شنبوذ (ت: 327 هـ) الذي اكتفى فيه بصحة السند وموافقة العربية. ومقياس ابن مقسم (ت: 354 هـ) الذي اكتفى فيه بمطابقة المصحف وموافقة العربية<sup>(1)</sup> رضا من العلماء وعامة الناس.

لأنه كما قال الداني:

(وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها)<sup>(2)</sup>.

(1) الفضلي، القراءات القرآنية، 39

(2) السيوطي، الاتقان، 1 | 211

## الخاتمة:

لقد عبّر كتاب «السبعة في القراءات» لابن مجاهد عن اختيار عميق في هذا العلم الجليل وعن رغبة في الحسم لا سيما وأن اختياره ذاك أصبح مستند العلماء في القراءات السبع وهو المتقدم زمانا والمشهود له بالكفاءة العلمية في علم القراءات القرآنية وفي اللغة العربية.

وقد حاول ابن مجاهد بناء اختياراته على أصول قطعية نقلية وإجرائية اعتمد فيها على ما شاع واشتهر في الأمصار الإسلامية المعروفة بالقراءة والإقراء منتخبا من الأئمة أقرأهم وأضبطهم وأعلمهم باللغة والإعراب فركز على المؤهلات العلمية لهؤلاء الأعلام السبعة ولم يشأ أن يترك الساحة لكثرة الروايات الشاذة وبذلك دعم عرى القراءات التي تلقته الأمة بالقبول وأسهم في تقريب الشقة رغم ملاحظات وانتقادات العلماء.

ومن المسلم به أن السماع والمشافهة هما أساس القراءات ولكن ثقافة ابن مجاهد ونظرته العلمية ورؤيته المعرفية لهذا العلم، ومقتضيات التفوق فيه لم تكن في تقديرنا غائبة عن التوجهات التي حكمته والمقاصد التي دفعته لتأليف كتابه وتقديم هؤلاء القراء السبعة في عصر كثرت فيه القراءات وتشعبت فيه الروايات.

وإن إزاحة يعقوب الحضرمي واستبداله في الترتيب بالكسائي يدل على أن ابن مجاهد قد أسس اختياراته على معايير علمية وموضوعية كانت تشكل تصورا خاصا لعلم من العلوم الشرعية الكبرى.



## قائمة المصادر والمراجع

- مكي ابن أبي طالب القيسي القيرواني ، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق وتقديم الدكتور محي الدين رمضان ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا 1979م
- عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 1401هـ - 1981م
- ابن الجزري، منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.د.ت
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان - 1415هـ
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط3 دار الكتب العلمية - بيروت 1415 هـ
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.د.ت
- ابن حجر، فتح الباري،
- القفطي، علي بن يوسف الوزير إنباه الرواة إلى أنباه النحاة، ط1، دار الكتب المصرية، 1371هـ - 1952م
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر 1402هـ - 1982م
- الذهبي، معرفة القراء الكبار، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 1408هـ - 1988م

- القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة 1392 هـ - 1972 م
- عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية، ط2، دار القلم، بيروت - لبنان 1980 م
- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ط2، دار المعارف، ج.م ع 1980
- ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د.ت
- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط3، دار الكتب العلمية 1402 هـ - 1982 م
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط1، دار الكتب المصرية، 1369 هـ - 1950 م
- أبو شامة، المرشد الوجيز، دار صادر، بيروت، لبنان 1975 م
- الباقلاني، نكت الانتصار لنقل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. د.ت.